

المملكة المغربية
+٠٣٧٨٤٩١١٢٣٤٥٦



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
٠٣٧٨٤٩١١٢٣٤٥٦ | ٠٣٧٨٤٩١١٢٣٤٥٦ | ٠٣٧٨٤٩١١٢٣٤٥٦

تقرير لقاء الحوار الجهوي
لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
جهة تازة - الحسيمة - تاونات
23 أكتوبر 2014

إعداد المقررين:

المصطفى عوام - العربي كراني

معطيات إحصائية حول اللقاء

- **عدد المدعوين للقاء: 219**، علاوة على أعضاء المجلس (3) المؤطرين لأشغال اللقاء (رفقته: لوائح: فريق التأطير، المشاركون في اللقاء؛ والمشاركين (2) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي (3 إلى جانب مقرر واحد)؛
- **عدد الحاضرين: 198**، نسبة الحضور: 90%؛
- **نساء: 32 (16%)؛ رجال: 166 (84%)**.
- ✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء): **78 (39%)**؛
- ✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): **6 (3%)**؛
- ✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): **8 (4%)**؛
- ✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): **1 (1%)**؛
- ✓ مؤسسات تكوين الأطر (مديرو المؤسسات؛ مكونون): **5 (3%)**؛
- ✓ الأحزاب السياسية: **2 (1%)**؛
- ✓ النقابات: **10 (5%)**؛
- ✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): **9 (5%)**؛
- ✓ الصحافة الجهوية والمحلية: **2 (1%)**؛
- ✓ الصحافة غير المدعوة: **7**؛
- ✓ مثقفون وفنانون: **3 (2%)**؛
- ✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): **14 (7%)**؛
- ✓ جمعيات المجتمع المدني: **53 (27%)**.
- **توقيت اللقاء:**
- انطلاق اللقاء: 9 و 30 د صباحا؛
- اختتام اللقاء: 5 مساء؛
- استغرق اللقاء إجمالاً 6 ساعات، مع توقيف للغداء واستراحة المساء، خصص الجزء الأكبر منها (حوالي 5 ساعات) للنقاش، فيما استغرقت مدة تقديم عروض السيدة والسادة المؤطرين 45 دقيقة.
- **المناقشة: تخلل المناقشة 58 تدخلا يتوزعون كما يلي:**
- ✓ **50** متدخلا؛ و **08** متدخلات؛
- ✓ **23** تدخلا في الفترة الصباحية، و **35** في الفترة الزوالية؛
- ✓ المسؤولون الإداريون (مديرو المؤسسات؛ عمداء...): **05**؛
- ✓ مدرسو التعليم المدرسي: **24**؛
- ✓ مدرسة التعليم العالي: **03**؛
- ✓ مدرسو التعليم العتيق: **01**؛
- ✓ مكونو التكوين المهني: **01**؛
- ✓ المفتشون التربويون: **02**؛
- ✓ الفاعلون السياسيون: **01**؛
- ✓ الفاعلون النقابيون: **06**؛
- ✓ المنتخبون: **02**؛
- ✓ الفاعلون الجمعويون: **06**؛
- ✓ التلاميذ (**02**) والطلبة (**01**) ومنتدربي التكوين المهني (**01**): **04**؛
- ✓ الفنانون والمثقفون: **01**.

- كما توصل فريق التأطير 29 مساهمة مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون.

سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و 30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة تازة الحسيمة تاونات يوم الخميس 23 أكتوبر 2014، بمقر المجلس الجهوي لمدينة الحسيمة.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 198 مشاركة ومشارك من مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم مسؤولون وفاعلون إداريون وتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والثقافة، والصناعة التقليدية، والتعاون الوطني، بالإضافة إلى التلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمثقفين والفنانين، والصحافة الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير يتكون من السيدة والسادة: آمنة ماء العينين؛ عمر الصبحي؛ وأولعسري عبد العزيز.
- ومشاركة السيدة والسيد: يسرى حريري؛ ويوسف الجميلي.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- السيدان المصطفى عوام والعربي كراني: مقرران؛
- السادة: سعيد راشق، جواد عبد العظيم، أمين الحساني: التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من ولاية جهة تازة الحسيمة تاونات، ومجلس الجهة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، مشكورين، في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، وتروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة خارطة الطريق، والتي من المزمع أن تقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

انتظم برنامج اللقاء في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح:

افتتح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (في الملحق) قدمت خلاصتها الأساسية السيدة أمنة ماء العينين، عضو المجلس. تناولت هذه الكلمة سياق اللقاء، باعتباره محطة من محطات البرنامج المرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك استنادا إلى المقاربة التشاركية من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديمًا للمجلس، بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكمة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحكومية المعنية بالشأن التربوي.

2. عرض التشخيصات ومحاور التفكير الاستشرافي:

قدم السيدان عمر الصبحي وعبد العزيز أو العسري عضوي المجلس، عرضين تركيبين (في الملحق)، تناولوا فيهما على التوالي العناصر التشخيصية والاستشرافية، التي انتهت إليها عمل المجلس مرحليا، متوخيان تقاسمها مع المشاركين والمشاركين، وقد هم التشخيص أبرز المكتسبات المحرزة، وأهم المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية، على مستويات تعميم التعليم وتعبئة الموارد، الحكامة والتعبئة وكذا بعض مخرجات التعليم، وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وقد خُصَّ العرضان المقدمان إلى بعض الاستنتاجات وتعلق، أساسا، بالمكتسبات التي يجب توطيدها وتطويرها، ولاسيما منها: التقدم المحرز في مجال تعميم التعليم؛ تبني استقلالية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات؛ الدعم الاجتماعي؛ تنويع العرض الجامعي؛ التطور الذي عرفته منظومة التكوين المهني.

كما خُصَّ إلى أهم بؤر التعثر ومجالات الاستشراف لإصلاح السياسات التعليمية وما يرتبط بها من تفعيل إرادة الإصلاح؛ وإشكاليات الحكامة؛ وحضور المدرسة المغربية في الاهتمامات الوطنية والجهوية والمحلية؛ ومشاركة الفاعلين وانخراطهم؛ وآليات اليقظة والتتبع والتقييم الداخلي والخارجي للمنظومة.

3. خلاصات تركيبية للمناقشات:

أعقب العرضين المقدمين مناقشات، ساهم الزمن الكافي المخصص لها في أن تكون مستفيضة ورسينة وبناءة.

1.3. ملاحظات واقتراحات حول اللقاء:

- إجماع الحاضرين على تامين إطلاق الحوار الجهوي من قبل المجلس، مع التأكيد على أهمية تبادل النقاش لتعميق التفكير، وليس الاكتفاء بالاستماع لملاحظات المتدخلين واقتراحاتهم وتدوينها.
- تنظيم ورشات عمل موضوعاتية لتعميق التفكير الاستشرافي الاستراتيجي حول القضايا والمداخل ذات الأولوية؛
- تعميم محاور مثل هذه اللقاءات على المشاركين والمشاركات قبل انعقادها، توخيا للتحضير الجيد من قبلهم لها؛
- الحرص الشديد على تفادي تكرار تجارب القطاعات الحكومية المعنية في كيفية التعامل مع نتائج أشغال مثل هذه اللقاءات؛
- الحرص على استرجاع المصدقية الجماعية تجاه الهيئات المسؤولة عن التربية والتكوين؛
- تقدم في خطاب الإصلاح مقابل تهاون في التطبيق؛
- تقادم الميثاق في ظل التحولات الجارية؛
- للإشارة، تم استثمار المساهمات المكتوبة التي بادر بها عدد من المشاركين والمشاركات ضمن هذه الخلاصات التركيبية.

2.3. الشق التشخيصي:

1.2.3. إرادة تفعيل الإصلاح والسياسات التعليمية:

- غياب رؤية واضحة لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- غياب إرادة سياسية حقيقية لإنجاح إصلاح المشروع التربوي؛
- إصلاحات تعليمية متقطعة من دون تقييمات موضوعية لها: البرنامج الاستعجالي، مثلاً؛
- مواصلة العمل بالشعارات الفضاضة على حساب التطبيق الناجع للإصلاحات؛
- تضارب السياسات التعليمية المتعاقبة على إصلاح المنظومة التربوية؛
- ضعف المسؤولين عن القطاعات الحكومية المعنية بالتربية والتكوين؛
- أزمة مرجعيات مؤطرة للإصلاح التعليمي؛
- تقادم مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛
- فشل المدرسة في إعداد شباب حاملين لكفايات اجتماعية؛
- غموض وظائف وأدوار المدرسة العمومية؛
- عدم الرغبة في الانتقال إلى اللامركزية الفعلية بتمكين الجماعات من القيام بواجباتها التربوية؛
- المجلس الأعلى غير مؤهل لتفعيل الإصلاح بحكم دوره الاستشاري؛
- ترجع محدودية الإصلاحات إلى الفاعل الحكومي الذي يملك سلطتي التدبير والتنفيذ؛
- لقاءات تفسيرية للميثاق بمنظور عمودي وفوقي أسهم في عدم الاستجابة لمضامين من طرف الفاعلين؛
- البرنامج الاستعجالي مجرد مشروع حكومي وليس مجتمعي، في غياب إشراك للفاعلين.

2.2.3. الحكامة واللامركزية واللامركز:

- مركزية مفرطة وتردد في تفويض الصلاحيات والاختصاصات للجهوي والإقليمي والمحلي؛
- فشل الإصلاحات المبنية على المقاربة التنزلية في إنجاح التعبئة الشاملة حول المدرسة العمومية؛
- ميثاق وطني بدون بيداغوجية لأجرائه وتحميل هيئتي الإدارة والتدريس مسؤولية تطبيقه؛
- مواصلة تنفيذ الإصلاحات في غياب التشاور والمقاربات التصاعدية، إقرار الباكلوريا الدولية، نموذجاً؛
- مواصلة العمل وفق المقاربة المركزية بشكل عائق أمام تحسين تدبير الموارد وتأهيلها؛

- تفعيل صوري للحكمة بَعْدَ قيادة لا ترقى لمستوى حاجات التدبير والتسيير والريادة؛
- مجالس جهوية وإقليمية وتدبيرية لا تسهم في تقديم حلول ناجعة لمعالجة اختلالات المنظومة التربوية؛
- عدم ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- غياب التنسيق بين المصالح الجهوية والإقليمية والمؤسسات التعليمية في تزويد هذه الأخيرة بالمخططات والتوجهات العامة المركزية، وبخلاصات أشغال المجالس الإدارية للأكاديميات وبالمخططات التنموية للجماعة أو الإقليم؛
- وضع بنك المؤشرات الوطنية والجهوية والمحلية وتعميمه على المؤسسات التعليمية.

3.2.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- تدهور شديد في البنيات وغياب التجهيزات في المؤسسات التعليمية، ولاسيما في الوسط القروي والمناطق الجبلية؛
- عدم الاهتمام بالتعليم الأولي من طرف قطاع التعليم المدرسي، وتعدد الأطراف المعنية به إلى جانب التباين المتزايد في نوعية مخرجاته؛
- انعدام إطار مرجعي لهيئة ومهنة المربي في التعليم الأولي؛
- مواصلة إعطاء الأولوية للتعميم الكمي على حساب التعميم الكيفي في كافة المستويات التعليمية؛
- التدني الشديد في مردودية التعليم الأولي؛
- انعدام مقاربات بيداغوجية ملائمة للتلاميذ الذين تم فصلهم وإعادة إلحاقهم بالتعليم؛
- قلة المنح والتأخر في استفادة التلاميذ منها مما يؤدي إلى الانقطاع عن الدراسة ولاسيما الفتيات؛
- تعميم كمي على حساب تجويد البعد الكيفي؛
- انتشار الاكتظاظ وضعف المردودية وتعميق اللاتكافؤ بين المناطق من حيث التأطير والدعم والموارد؛
- غياب برامج تربوية وتكوينية وتجهيزات ملائمة لذوي الحاجات الخاصة، وكذا أطر خاصة بها؛
- تزايد نسب التكرار والهدر ناتج عن ضعف مردودية التعليم معرفيا ومهاريا وبيداغوجيا ونفسيا، وضعف تكوين المدرسين، وتدهور الفضاءات التربوية والتعليمية ونقص في ربط المؤسسات المتواجدة بالقرى بالماء والكهرباء والمراحيض، إلخ؛
- تعليم عتيق يعاني من ضعف شديد في الموارد البشرية والبنيات والتجهيزات.

4.2.3. الموارد المالية والفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:

- إمكانات مالية ومادية لا متكافئة، وتهميش متزايد للأوساط القروية لصالح المدن في كافة المجالات: التكوين، المرافق، التجهيزات، التأطير، التوجيه، النقل المدرسي، إلخ؛
- استمرار التكوينات الشكلية وتزايد الخصائص في الموارد البشرية؛
- غياب الاستقرار المهني والاجتماعي لهيئة التدريس؛
- استمرار التعيين المباشر لأطر التوجيه في غياب التكوين وضعف التكوين الأساس؛
- مساطر محاسبائية لا تتماشى مع تبسيط عمليات صرف الاعتمادات والأغلفة المالية المرصودة للمؤسسات الجامعية والتعليمية؛
- قصر مدة التكوين في المراكز الجهوية للتربية والتكوين؛
- غياب إطار قانوني منظم لعمل الأطر التربوية العاملة في التعليم العتيق، مقابل العمل بنظام المنح والمكافآت الجزافية غير المنتظمة.

5.2.3. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- طغيان هاجس الربح في القطاع الخاص بعيدا عن المصلحة العامة، ولاسيما في: الكتب المدرسية، مصاريف التسجيل والتدريس، إلخ؛
- غياب المراقبة والمحاسبة للقطاع الخاص؛
- منافسة غير شريفة باستغلال القطاع الخاص لأساتذة التعليم العمومي؛
- غياب نظام مراقبة التعليم الخاص.

6.2.3. المسألة اللغوية:

- غياب تقييمية لتدريس الأمازيغية في المنظومة التعليمية؛
- تراجع شديد في التمكن من الكفايات اللغوية.

7.2.3. البرامج والمناهج والتكوينات ومنظومة القيم:

- كتاب مدرسي متعدد وغياب الترابط بين المواد يؤدي إلى تباين في الكفايات المكتسبة ونوعية التحصيل الدراسي؛
- طول المقررات الدراسية وغياب تحديد المواصفات بالنسبة للمدرس والتلميذ؛
- ضعف مناهج التعليم العام وتراجع مكانتها من حيث ترتيبها في أوليات الإصلاح البيداغوجي؛
- التدريس بالكفايات في غياب التقويم في الكفايات؛
- ضعف التحصيل الدراسي وتفشي السلوكات اللامدنية: عنف، تحرش، غش، إلخ.

7.2.3. التعليم العالي والبحث العلمي:

- نقص شديد في الاعتمادات المالية وتزايد الاكتظاظ ولاسيما في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛
- ظروف غير ملائمة لمزاولة المهنة ونقص حاد في الموارد البشرية وضعف تأهيلها؛
- تباينات واضحة بين الجهات على مستوى العرض الجامعي وتفاوت جودته.

8.2.3. الشراكة والتعبئة المجتمعية حول المدرسة العمومية:

- تقلص أدوار جمعيات الآباء وضعف تتبعهم لعمل المؤسسات التعليمية.

9.2.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- عدم قدرة المدرسة على دمج الفرد في المجتمع وابتعادها التام على المجال الثقافي وقضايا المجتمع؛
- تحول المدرسة العمومية إلى "ملجأ" في غياب تجديد وظائفها وتحدياتها؛
- مدرسة غير قادرة على ترسيخ قيم المواطنة وتنمية روح المسؤولية ودعم التنمية الثقافية.

3.3. الشق الاستشراقي:

يمكن تلخيص الاقتراحات التي تمخضت عنها المناقشات وكذا المساهمات المكتوبة التي تقدم بها بعض المشاركين، مبوبة حسب المحاور التالية:

1.3.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- التعليم الأولي مدخل حاسم للنهوض بجودة التربية والتكوين؛
- دمج التعليم الأولي في التعليم المدرسي وإلزاميته وتعميمه مع ضمان جودته؛
- وضع إطار مرجعي موحد للتعليم الأولي مبني على البحث العلمي المتخصص؛
- دعم وحفز الأطر التربوية والإدارية بالتعليم الأولي، وتأهيلهم الجيد والمنتظم؛
- وضع آليات وتدابير لتتبع ومراقبة كافة أصناف التعليم الأولي؛
- الاستفادة من تجربة "مدرسة كم" لتجويد التعليم الأولي مع التفكير في إمكانية تعميمه؛
- إقرار البكالوريا المهنية لتمكين المتدربين من ولوج مستويات مهنية بجودة عالية؛

- محاربة ظاهرة الانتقال وفق الخريطة المدرسية بالتركيز على النجاح المبني على الاستحقاق؛
- تكريس المساواة وتكافؤ الفرص في التربية والتكوين؛
- إنشاء إعداديات في المناطق المهمشة وتعزيزها بالبنيات والتجهيزات اللازمة؛
- إيجاد حلول جذرية لظاهرة الساعات الإضافية؛
- جعل المدرسة العمومية مواكبة لمتطلبات العصر ومجتمع المعرفة؛
- الحد من الفوارق بين العمومي والخصوصي من حيث: التأطير، المردودية، الدعم، إلخ؛
- العناية بذوي الحاجات الخاصة دون الاقتصار على تجارب محدودة؛
- التركيز على ما يقع داخل الفصل الدراسي بالتحليل والمعالجة والتتبع والمراقبة؛
- اعتماد مقاربات ناجعة لتوجيه التلاميذ والقطع مع التوجيه العشوائي؛
- الحد من ظاهرة الساعات الإضافية وتأثيرها السلبي على تكافؤ الفرص والتشجيع على الإخلاق بالواجب المهني؛
- تحسين العرض التربوي من خلال: إحداث المؤسسات التعليمية والداخليات والمطاعم وأقسام التعليم الأولي في الجماعات المهمشة، بناء سكنيات للأطر التربوية في المناطق النائية، تحديث وتجهيز المؤسسات المتهالكة؛
- تجويد تدرّس ذوي الحاجات الخاصة وحفز وتأهيل الأطر المشرفة على تربيتهم وتكوينهم؛
- وضع إطار مرجعي للدعم التربوي لمواجهة صعوبات التحصيل الدراسي للتلاميذ؛
- جعل مشروع المؤسسة آلية لتحسين جودة التعليمات؛
- تعزيز الأندية التربوية وتفعيل أدوارها في تنشيط الحياة المدرسية؛
- جعل فضاء المدرسة جذاباً بتوفير حصص للمسرح المدرسي، والرحلات المدرسية، محاضرات، إلخ؛
- إعادة النظر في امتحانات البكالوريا ومباريات الولوج للمعاهد العليا بجمعها بـقياس كفايات التلميذ بدل الاقتصار على قبول الحاصلين على معدلات مرتفعة؛
- توسيع استعمال التكنولوجيات الجديدة وتعميمها وتطوير الإعلام المدرسي وتنمية التواصل بين المجتمع والأسرة والمدرسة؛
- إلزامية تدرّس الأطفال ذوي الحاجات الخاصة منذ التعليم الأولي؛
- توفير فضاءات تربوية وتكوينية ملائمة لخصوصيات ذوي الحاجات الخاصة؛
- تفعيل الأندية التربوية في المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها لنبذ السلوكات اللامدنية؛
- ترسيم الدعم النفسي والاجتماعي في كافة المؤسسات التعليمية؛
- جعل النجاح على قاعدة الاستحقاق بالمعدل المتوسط كحد أدنى 20/10؛
- إحداث باكالوريا جديدة في: الزراعة، الميكانيك، الكهرباء، إلخ؛
- تشجيع المدارس الجماعية وصيانتها ودعمها بالموارد المالية والبشرية اللازمة.

2.3.3. المناهج والبرامج والتكوينات ومنظومة القيم:

- القضاء على القيم اللامدنية المتفشية في المجتمع والمدرسة بإشراك وسائل الإعلام والجماعات المحلية والمجتمع المدني؛
- التركيز على ترسيخ المنظومة القيمية منذ التعليم الابتدائي؛
- التخفيف من البرامج والتركيز على التعليمات الأساس بالتعليم الابتدائي؛
- توحيد المقررات الدراسية وتجويدها بجعلها تلائم متطلبات العصر؛
- الربط المنتظم للمعرفة النظرية بالمعرفة التطبيقية في المنهاج مع مراعاة التطور المعرفي للطفل وحاجاته؛
- التركيز على القراءة والكتابة والحساب في التعليم الابتدائي من دون إدراج النشاط العلمي؛

- إدراج الدعم البيداغوجي وأنشطة الحياة المدرسية في جداول الحصص: مسرح، بستنة، رسم، إلخ؛
- مراجعة شاملة لامتحانات ونظام التقييم جعلهما قائمين على النزاهة وتشجيع التلميذ على أعمال العقل والحس النقدي وصقل القدرات التحليلية؛
- إنتاج حوامل تعليمية إلكترونية لتخفيف العبء على الأسر والتلاميذ؛
- مراجعة شاملة للمقررات الدراسية والقطع مع استمرار هيمنة هاجس الربح لدى دور النشر والكتاب؛
- مأسسة المنهاج الجهوي كما ينص على ذلك الميثاق؛
- الاكتفاء بالتعلمات الأساسية والاستغلال الجيد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تعزيز الأمن المدرسي وتكثيف المراقبة بمحيط المؤسسات التعليمية؛
- إسهام المدرسة في نشر الوعي بالحقوق والواجبات والمواطنة والحرية والديموقراطية؛
- مراجعة المقررات وإصلاح الكتب المدرسية والوسائط الديداكتيكية والمقاربات البيداغوجية وتوحيد المرجعيات، في أفق إبداع طرق ووسائل جديدة لبناء مجتمع متحكم في الاقتصاد الجديد للمعرفة في ارتباط بالرصيد الثقافي الوطني؛
- الإسراع في إطلاق دينامية مشروع المناهج الجهوية، بإدماج المعطيات الخاصة بالجهة وهيكله المنهاج وتحديد العدة البيداغوجية؛
- تحرير المقاربات وربطها بطبيعة المواد وخصوصيات المجال؛
- إضفاء طابع المرونة والسلاسة على اختيار وتوظيف المقاربات البيداغوجية؛
- التركيز على بيداغوجية اللعب في التعليم الأولي، وبيداغوجيا الأهداف والكفايات في الابتدائي؛
- الانتقال التدريجي نحو بيداغوجيا الكفايات في الثانوي، والتركيز على الكفايات العرضانية والنوعية مع تطبيق البيداغوجية الفارقة في حصص الدعم؛
- إطلاق المرحلة الثانية من تأليف الكتاب المدرسي باستحضار للكفايات والمقاربات البيداغوجية والجديدة؛
- تجاوز تعدد الكتب المدرسية التي يحكمها الطابع التجاري؛
- دعم التعليم الأصيل والرفع من البرامج المخصصة له، والارتقاء بجودة كتبه المدرسية ومعيناته البيداغوجية وتكوين مدرسيه بطرق بيداغوجية حديثة في تدريس علوم الشريعة واللغات؛
- اعتماد التفويج والرفع من حصص تدريس اللغات.

3.3.3. الموارد المالية والفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:

- الرفع من جاذبية مهنة التدريس بتحسين أوضاع هيئة التدريس وتكوينهم المنتظم بشكل جيد؛
- إيلاء عناية خاصة للعاملين بالأوساط القروية والنائية؛
- ربط ترقية الأطر التربوية بالنتائج الدراسية المحصل عليها من طرف التلاميذ؛
- العودة إلى الاستشارة التربوية عوض الإعلام التربوي؛
- مضاعفة أطر التوجيه التربوي وإعادة فتح مركز التخطيط والتوجيه التربوي؛
- استدراك الخصائص المهول في الأطر الإدارية والتربوية؛
- ضمان الاستقرار المادي والنفسي للأطر التربوية والإدارية بإلغاء العمل بنظام التكليف، والأستاذ الجوال، والمواد المتجانسة؛
- توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإعادة النظر في نظام التكوين والتعلم مدى الحياة، وكذا للرفع من جودة التعلم ومكافحة الهدر؛
- تقوية ودعم جودة التكوين المستمر للأطر الإدارية والتربوية؛

- حفز الأطر التربوية والإدارية، مع رد الاعتبار لها، بما يتناسب وطبيعة مهامها وأدوارها التربوية والتكوينية والاجتماعية مع الحرص على ضمان المردودية اللازمة؛
- إعادة النظر في عمليات انتقاء وتعيين وتأهيل مديري المؤسسات التعليمية؛
- تحيين النصوص المنظمة لتدبير الشأن المالي للمؤسسات التعليمية؛
- وضع إطار مرجعي شامل للتدبير المحاسباتي؛
- إعادة الاعتبار للنقطة الإدارية ونقطة المراقبة التربوية؛
- مراجعة شاملة لنظام انتقاء الأساتذة المتدربين في كافة المستويات التعليمية، بناء على جانبيات نفسية ومعنوية ومعرفية وفكرية ومشاريع رائدة؛
- وضع برامج تأهيلية استعجالية لتنمية قدرات الفاعلين التديبيرية والوظيفية، بضمن تكوين رفيع أساسي ومستمر؛
- العودة إلى التكوين المتوازي بإحداث شعب التربية والديداكتيك في الجامعات؛
- إعطاء الأهمية اللازمة للاختبارات النفسية للأطر التربوية والإدارية؛
- جعل التكوين المستمر والعمل البيداغوجي والديداكتيكي في صميم عمل الفرق التربوية، مع إحداث جوائز تنافسية لهذه الفرق؛
- جعل كافة المناصب التربوية والإدارية مفتوحة أمام الجميع بتنظيم مباريات لها؛
- إحداث وحدات ماستر في البحث التربوي موجهة للأطر التربوية والإدارية في مجال مشاريع المؤسسة والمشاريع التربوية.

4.3.3. حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- إشراك فعلي للجماعات المحلية في النهوض بالمؤسسات التعليمية ومحيطها الخارجي، بوضع قوانين ملزمة ورصد أغلفة مالية قارة، مثلا ببناء: داخلات، تعبيد الطرق، إحداث مرافق صحية، وتوفير الحراسة، إلخ؛
- الرفع من القدرات التديبيرية للمؤسسات الجهوية والإقليمية والمحلية مع وضع تدابير فعلية لنقل الاختصاصات والصلاحيات في كافة المجالات؛
- تجديد أنماط التدبير الإداري والقيادة التربوية؛
- حكمة مبنية على الشفافية وتقديم الحساب وتقاسم المسؤولية؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية في القيادة والتدبير والتمويل؛
- توضيح العلاقة بين التعليم المدرسي والتكوين المهني وتجسيرها؛
- إعادة فتح مركز تكوين المفتشين؛
- الحرص على الإشراك الفعلي لكافة الفاعلين والمعنيين بدل مواصلة اعتبارهم مجرد أداة لتطبيق الميثاق؛
- تفويض عملية التوظيف للجامعة والأكاديمية الجهوية عبر تمكينهما من المناصب المالية؛
- إحداث مسلك بالمركز الجهوي للتربية والتكوين خاص بتكوين الأطر الإدارية والتربوية؛
- إحداث شعبة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خاصة بتكوين المربيين والمربيين؛
- وضع خريطة استشرافية للحاجيات من الموارد البشرية على المدى القصير والمتوسط؛
- إرساء الإجازة المهنية في مراكز التكوين المهني بالتنسيق مع التعليم العالي؛
- تفعيل المراسلات الإدارية؛
- مراجعة هيكلية الأكاديميات الجهوية ومصالحها الإقليمية وتأهيل مواردها البشرية، وتزويدها بالوسائل اللازمة، وتوسيع صلاحياتها واختصاصاتها؛
- مراجعة تركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات ودوراتها ولجانها التقنية ومنهجية عملها؛

- مراجعة تعددية المجالس وصلاحياتها على مستوى المؤسسات التعليمية؛
- تغيير إسم مدير مؤسسة إلى رئيس مؤسسة مع التنصيص قانونيا على توسيع صلاحياته في ضبط المؤسسة وتدبيرها وتطويرها؛
- وضع نظام لدعم وحفز المؤسسات الرائدة.

5.3.3. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- جعل التعليم الخاص شريكا حقيقيا للتعليم العمومي بعيدا عن هيمنة هاجس الربح على حساب المصلحة العامة؛
- مراقبة منتظمة للتعليم الخاص بالحد من اللجوء المفرط لمؤسساته، وحفزه على إعداده موارد البشرية الخاصة به، وفق دفاتر تحملات دقيقة وحقيقية؛
- الرفع من جودة التكوين المهني الخاص.

6.3.3. البحث العلمي والابتكار والتميز ولوج مجتمع المعرفة:

- جعل البحث العلمي أساس التربية والتكوين؛
- توفير الدعم والإمكانات اللازمة للطلبة الدكاترة؛
- ربط الترقية المهنية لأساتذة التعليم العالي بإسهامهم في البحث العلمي.

7.3.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- إعادة الاعتبار للمدرسة والجامعة من خلال تملكهما لدورهما في الترقى الاجتماعي والحركية الاجتماعية، بضمان تكافؤ الفرص والقضاء على ثقافة الربح والزبونية والمحسوبية؛
- إحداث مكاتب وسائطية في المؤسسات التعليمية لتسهيل ولوج مجتمع المعرفة لكافة الأطر والتلاميذ؛
- الحسم في مسألة القيم.

8.3.3. إرادة تفعيل الإصلاح والسياسات التعليمية:

- وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المدرسة المغربية مع الحرص على تفعيله الكلي؛
- القطع مع كافة المحاولات الرامية لإفراغ المدرسة العمومية من وظائفها وأدوارها التربوية والتكوينية؛
- التعبير عن الإرادة الحقيقية لإصلاح التعليم ومنطق التوافقات؛
- توضيح الرؤية الإصلاحية مع الانطلاق من الخصوصيات الوطنية والهوية المغربية؛
- تجاوز التجاذبات السياسية التي ترهن إصلاح المنظومة التربوية؛
- تفادي إسقاط النماذج التعليمية الأجنبية الناجحة على منظومتنا التربوية؛
- توحيد الأولويات في الإصلاح بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين؛
- وضع مرجعية ناظمة للجواب على ما يلي: من نحن؟ ماذا نريد؟ ما هي مواصفات المواطن الذي نسعى لتربيته؟ ووفق أية محددات ورؤى؟ ما هي القيم التي على المدرسة نقلها للأجيال المتعاقبة؟ أية تربية وسياسة واقتصاد وثقافة ومجتمع لأي مواطن؟
- القطع مع هيمنة المزاجية والانتماءات الحزبية والولائية والنقابية، وإقرار سيادة قيم العقل والعدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص.

9.3.3. الشراكة والتعبئة المجتمعية حول المدرسة العمومية:

- وضع مقاربات متطورة للتوعية والتعبئة الجماعية لمعالجة الاختلالات المزمنة للمنظومة؛
- إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في النهوض بالتعليم الأولي؛
- التعريف بالتجارب الناجحة وترصيدها في كافة المستويات التعليمية؛
- تعبئة كافة الفاعلين لمأسسة حقيقية لقطاعات التربية والتكوين؛

- إلزام قانوني للجماعات المحلية بدعم التعليم الأولي والمدرسي؛
- الاستفادة من الدور الأساسي للنسيج الجمعي المهتم بقضايا التربية والتكوين في تأهيل المنظومة؛
- تحسين صورة المدرسة في وسائل الإعلام والصحافة الوطنية؛
- إشراك القطاعات الحيوية والمقاولات الكبرى في تمويل البحث العملي؛
- إشراك قطاع الصحة والمجتمع المدني في التأهيل النفسي والمعنوي للتلاميذ؛
- حاجة الميثاق إلى بيداغوجية التفعيل تعتمد على "الوضعية-المسألة" مع إشراك كلي لكافة الفاعلين؛
- إشراك تام لجمعية الآباء وتأهيلها للانخراط الكلي في إصلاح المدرسة العمومية؛
- تسريع وتيرة تنفيذ الدورية المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني المتعلقة بالتعبئة حول المدرسة والمدارس الجماعية والصحة المدرسية؛
- تعزيز وتطوير دور الشركاء في صيانة المؤسسات التعليمية: جماعات، جمعيات آباء، مجتمع مدني، إلخ؛
- الدعم الاجتماعي للأسر المعوزة التي لديها أطفال ذوي الحاجات الخاصة؛
- جعل التربية والتكوين أولى أولويات الإعلام الوطني العام والخاص؛
- التنصيص قانونيا على متابعة الآباء الممتنعين عن تدرّس أبنائهم؛
- إلزامية انخراط الآباء في جمعية الآباء وكذا إجبارهم على التواصل ثلاث مرات في الدورة مع المدرسة؛
- انفتاح المؤسسات التعليمية على المجالس العلمية لإعداد مشاريع تربوية متقاسمة ومتطورة.

10.3.3. المسألة اللغوية:

- توحيد لغة تدريس العلوم في الثانوي والجامعي؛
- احترام الحصة الزمنية للغة الأمازيغية مع تفادي خصم حصص من الغلاف الزمني للمواد الأخرى لتدريسها؛
- التركيز على تدريس اللغة الإنجليزية لكونها المدخل الأساسي لولوج مجتمع المعرفة ولتحسين ترتيب المغرب في التحصيل الدراسي والتنمية البشرية؛
- تفعيل مقتضيات الدستور في شأن ترسيم اللغة الأمازيغية وتخصيص مدرس لها؛

11.3.3. التقويم والامتحانات:

- مراجعة أساليب التقويم وتدقيق أجرأته وتطوير آلياته بـ: جعله مواكب لمتطلبات العصر، وذو بعد تكويني، ويضمن تكافؤ الفرص، ويسهم في إحداث تغييرات إيجابية، ويشكل عاملا لتحقيق الجودة والرفع من المرودية؛
- استبدال المراقبة المستمرة بكراسات التقويم التي تتوفر على مقاييس مهمة وتعبّر بدقة عن مستوى التلميذ؛
- التوثيق الإداري لأدوات القياس لتحقيق الملائمة بين فروض الأستاذ والأطر المرجعية ضمانا لتكافؤ الفرص؛
- إعادة النظر في الامتحان الجهوي بإحاقه بمنصف السنة الثانية باكوريا؛
- إعادة العمل بقرارات مجالس الأقسام في تأكيد النجاح أو التكرار.

قضايا ذات بُعد جهوي:

- ملاءمة الإيقاعات والعطل المدرسية مع خصوصيات المناطق القروية والجبلية والنائية؛
- توفير نسيج اقتصادي ملائم لحاجات التكوين المهني بحسب حاجات الجهات؛
- توفير التعليم الأولي في المدارس الجماعية والفرعيات؛
- إدراج مادة تعنى بالتراث المحلي للجهة؛
- التفكير في صيغ ناجحة لإعادة الاعتبار لهوية الجهة من حيث العمران، والتربية البدوية، إلخ؛
- تعبئة الموارد المالية من طرف المتدخلين: الجماعات الترابية، وكالة تنمية الأقاليم الشمالية؛

- إحداث شعب ومسالك جديدة في التكوين المهني: الكهرباء، الطاقة، الصيانة، النسيج، السياحة الجبلية، إلخ؛
- إحداث مراكز اللغات الأجنبية بتنسيق مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- إعادة فتح القسم الداخلي لمركز التكوين المهني بتازة؛
- إحداث شعبة للأحياء المائية؛
- توسيع المدارس الجماعية لترشيد وعقلنة تدبير الموارد البشرية؛
- معالجة حقيقية للاكتظاظ وخصاص في الأطر التربوية والإدارية.

4. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة موجزة للسيدة أمنة ماء العينين، استهلته بتجديد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركات والمشاركين على تلبيتهم دعوة المجلس، وعلى مشاركتهم المتميزة والمثمرة في هذا اللقاء، مخبرة إياهم بالمآل المخصص لنتائج اللقاء الجهوي باعتباره حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.

كما جددت إخبار المشاركات والمشاركين بالنشر المرتقب لتقرير هذا اللقاء إلى جانب تقارير اللقاءات الجهوية الأخرى على موقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، علاوة على التذكير بـ "منتدى التواصل forum" الذي فتحه المجلس على موقعه الإلكتروني، حتى يتمكن الجميع من التفاعل معه من خلال الأسئلة التي يطرحها، تقويةً منه لدينامية الحوار والإشراك الموسع للمواطنات والمواطنين والفاعلين والمعنيين بقضايا المدرسة المغربية.

5. استنتاجات عامة:

تميزت المناقشات بما يلي:

- اعتبار المدرس فاعلا وحليفا استراتيجيا في الإصلاح؛
- فشل تطبيق الميثاق جراء اعتماده على مقاربة تنازلية مع غياب التعبئة الشاملة؛

6. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأثيره:

بناء على استمارة مركزة لتقييم اللقاء، تم اعتمادها من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي، أمكن استخلاص المعطيات التالية:

- تأرجح تقييم مكونات وعمليات تنظيم اللقاء: الاستقبال؛ مكان وزمن اللقاء؛ التسيير العام والتنظيم؛ المضمون المقدم للنقاش؛ المناقشة؛ مدة التدخلات والاستراحات والخدمات المقدمة، بين "ممتاز" و"جيد جدا"؛
- تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات من قبيل:
 - إعداد عروض دقيقة ومختصرة؛
 - التركيز على التعريف بالتجارب الناجحة في اللقاءات المقبلة؛
 - تقادي برمجة اللقاءات في نفس المدة الزمنية؛
 - الانتقاء الجيد لنوعية المشاركين من أجل إغناء النقاشات وتعميقها.
- ارتياح عام من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم:
 - للدعم المقدم من قبل الولاية ومجلس الجهة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين؛

- للمناخ الإيجابي الذي طبع أشغال اللقاء من حيث الهدوء والمشاركة الرصينة، من مرحلة التسجيل إلى غاية اختتام اللقاء، وعدم تسجيل أية حالة من شأنها تعقيد مهمة الفريق أو الإخلال بمجريات اللقاء.

الملاحق

1. لائحة فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.
2. لوائح المشاركين الحاضرين.
3. كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
4. العرض المقدم (العناصر التشخيصية ومحاور التفكير الاستشراقي المقترحة).